

تقرير بعنوان "آفاق الاقتصاد العربي".

أصدر صندوق النقد العربي تقريراً بعنوان "آفاق الاقتصاد العربي" متضمناً توقعات الأداء الاقتصادي لعامي (٢٠١٩) و(٢٠٢٠)، حيث يهدف التقرير إلى إمداد صنّاع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي.

أولاً: اتجاهات النمو الاقتصادي:

شهدت الاقتصادات العربية تحسناً ملموساً خلال عام (٢٠١٨)، مع ارتفاع معدل نمو الدول العربية إلى (٢,٥%) مقابل نحو (٠,٧%) للنمو المسجل خلال عام (٢٠١٧)، بفعل تعافي النمو الاقتصادي في الدول العربية المُصدرة للنفط واستمرار زخم النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة له.

كما يتوقع ارتفاع معدل نمو الدول العربية إلى حوالي (٣,١%) خلال عام (٢٠١٩) و(٣,٤%) خلال عام (٢٠٢٠) بدعم من برامج الإصلاح الاقتصادي وإصلاحات المالية العامة المساندة للنمو في عدد من الدول العربية.

ثانياً: اتجاهات تطور الأسعار المحلية:

تراجع معدل التضخم في الدول العربية بصورة طفيفة حيث بلغ نحو (١٣,٤%) خلال عام (٢٠١٨) مقارنة مع حوالي (١٣,٦%) خلال العام ٢٠١٧ نتيجة للإجراءات المتخذة في بعض الدول العربية لاحتواء الضغوط التضخمية من خلال تشديد السياسة النقدية والإجراءات المتخذة لإصلاح المالية العامة.

من المتوقع تراجع معدل التضخم في الدول العربية إلى (٩,٣%) و(٨,١%) خلال عامي (٢٠١٩) و(٢٠٢٠) على التوالي كحصلة لانخفاض معدل التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط إلى (٦,١%) و(٥,٩%) على التوالي خلال عامي (٢٠١٩) و(٢٠٢٠).

ثالثاً: الأوضاع النقدية:

غلبت الاتجاهات الانكماشية على وضعية السياسة النقدية في عدد من الدول العربية خلال العام (٢٠١٨) وذلك في ظل ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار الأمريكي، واتجاه هذه البلدان إلى المواكبة الكاملة أو الجزئية لجولات الربع الأربع التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام (٢٠١٨)، ارتفعت بناءً عليها أسعار الفائدة الرسمية بما يتراوح بين (٧٥,٠-١,٠) نقطة مئوية.

وفيما يتعلق بالبلدان العربية التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف تباينت وضعية السياسة النقدية في هذه الدول، حيث اتجهت بعض بلدان المجموعة إلى رفع سعر الفائدة بهدف امتصاص الضغوط التضخمية، في حين ساعدت أطر استهداف التضخم في بلدان عربية أخرى على احتواء الضغوط التضخمية، ومكنت من

إجراء تحول في وضعية السياسة النقدية باتجاه تبني سياسيات نقدية تيسيرية لدعم النشاط الاقتصادي وحفز الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

من المتوقع خلال عامي (٢٠١٩) و(٢٠٢٠)، أن تتأثر الأوضاع النقدية في البلدان العربية بتوجهات النشاط الاقتصادي، وبمستويات الطلب الخارجي، وبوضعية السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يصاحب عودة السياسة النقدية التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو انعكاسات على الأوضاع النقدية في البلدان التي تتبنى نظم أسعار صرف ثابتة، مما سيؤثر على تكلفة التمويل المحلي والخارجي وتدفقات رؤوس الأموال، أما في البلدان التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف، سيبقى تحسن الأوضاع النقدية في بعضها مرتبط بتحسين مستويات الطلب الخارجي، وهو ما سيدعم صافي الأصول الأجنبية، ويساعد على توفير الائتمان المحلي وخفض أسعار الفائدة، ويساعد على تراجع الضغوط في سوق الصرف الأجنبي.

رابعاً: الأوضاع المالية:

سجلت أوضاع المالية العامة في الدول العربية كمجموعة عام (٢٠١٨) حيث انخفضت نسبة العجز في الموازنة المجمعة للدول العربية إلى الناتج من (٦,٧%) في عام (٢٠١٧) إلى (٦,٥%) من الناتج خلال عام (٢٠١٨) وسط تباين أداء مجموعات الدول العربية المختلفة، كما واصلت البلدان العربية خلال العام الماضي مساعيها لضبط أوضاع الموازنات العامة، وضمان استدامة الدين العام عبر برامج متوسطة الأجل لإصلاح أوضاع المالية العامة تركز على الإصلاح الضريبي وضبط الإنفاق العام ورفع مستويات كفاءته.

ونتيجة للجهود المبذولة من قبل الدول العربية لإصلاح أوضاع المالية العامة، من المتوقع انخفاض عجز الموازنة العامة المُجمعة للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٥,٥%) خلال عام (٢٠١٩) مدعوماً بدرجة أساسية بنمو إجمالي الإيرادات العامة المجمعة بمعدل (١١%)، فيما يتوقع نمو إجمالي النفقات العامة بنسبة (٧%).

خامساً: الأوضاع الخارجية:

سجل ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة تحسناً ملحوظاً عام ٢٠١٨ وفق البيانات الأولية انعكاساً للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط والكميات المنتجة منه، وتحسن الصادرات من السلع الزراعية والصناعية، إضافة إلى أثر الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية لإصلاح أنظمة سعر الصرف، وترشيد الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها، كما استفاد الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة كذلك من ارتفاع المتحصلات من السياحة والخدمات المالية، وتحويلات العاملين في بعض الدول العربية.

تحول العجز المسجل في الميزان الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام (٢٠١٧) بنسبة (٠,١%) من الناتج إلى فائض بنسبة (١,٧%) من الناتج خلال عام (٢٠١٨)، أما في عامي (٢٠١٩) و

٢٠٢٠)، فمن المتوقع استقرار الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية عند مستويات تبلغ حوالي (١,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ أداء الاقتصاد الكلي للأردن

**٢٠٢٠	**٢٠١٩	*٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢,٤	٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٦	٣,٤	اتجاهات النمو الاقتصادي (معدل النمو بالأسعار الثابتة)
٢,٥	٢,٠	٤,٥	٣,٣	٠,٨-	٠,٩-	٢,٩	اتجاهات تطور الأسعار المحلية (معدل التضخم)
-	-	١,٢٢	٠,٢٥	٤,٠٢	٨,٠٩	٦,٨٦	اتجاهات تطور معدل نمو السيولة المحلية

*تقديرات ** توقعات